الشرق الأوسط، لخلق مراكز قوى جديدة ودعم المراكز الحالية. وعندما تبلغ عملية التجميع نسبة، او مستوى كافياً، عندها يأتي وقت «استخدام» هذه القوى «واستعراضها». وما يهم الادارة الأميركية الآن، هو عقد صفقات ضخمة لتسليح الدول التابعة لها، حيث يجري إعداد القوى لاستخدامها، خلال النصف الثاني من العقد الحالي. وحتى يستمر هذا المسار فإن الولايات المتحدة معنية بعدم وقوع ازمة بينها وبين اسرائيل. وتوجد هنا مصلحة لعدة اطراف في تأجيل اتخاذ القرارات الحاسمة حول المسائل المتعلّقة بأزمة المنطقة. وفي هذا الإطار، يمكن فهم اتفاق التعاون على انه اتفاق «لعدم الحسم وعدم التشويش، على الأقل ليس في الوقت الحالي» (حفاي ايشد، **دافار**، ١٣/٩/١٩٨١).

لذلك، فإن اكثر المعلقين الصحافيين، لا يرون في اتفاق التعاون الاستراتيجي اي جديد، او اي تحوّل في العلاقات الأميركية ــ الاسرائيلية. هذه العلاقات التي تطوّرت وتعزّزت، خلال فترة طويلة، ومنذ الخمسينات، حيث تعرّضت لاختبارات كثيرة ناجحة، عبر مواجهات صعبة جرت في الشرق الأوسط، كان ابرزها احداث ١٩٥٨ في لبنان، واحداث ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ في الاردن. وابتداء من العام ١٩٧٥، وفي عهد حكومة المعراخ، جرت محاولات لبلورة هذا التعاون في أطر محدّدة، تحت اسم «الحوار الاستراتيجي» بين الولايات المتحدة واسرائيل، ولا يزال هذا الحوار، او التنسيق، مستمراً، منذ اكثر من ست سنوات. ويبدو حسب اعتقاد معظم المراقبين، أنه لا يوجد اي «تحوّل تاريخي» في جوهر هذا التعاون، بل إنها السيدة نفسها، لكن مع تغيير الزينة فقط.

٣ ــ استئناف مباحثات الحكم الذاتي

بعد توقّف استمر اكثر من خمسة عشر شهراً، استأنفت مصر واسرائيل والولايات المتحدة مباحثات الحكم الذاتي، في القاهرة يوم ٢٣/٩/١٩٨١. وكان الهدف الأساسي من تلك المباحثات، البدء بإعادة الاتصال، ووضع خطة عمل تتناول الناحية الفنية اولاً، ثم ترتيب المواضيع التي ستناقش، والتي لا تعتبر من المواضيع السهلة، كما وصفها الدكتور يوسف بورغ رئيس الطاقم الاسرائيلي المفاوض. وفي هذا الإطار، عُلِمَ، من مصادر الوفد الاسرائيلي، ان مصر طلبت من اسرائيل «البدء باتصالات مع الفلسطينيين، واتخاذ خطوات لبناء الثقة مع سكان المناطق المحتلّة» (ر.إ.إ. العدد ٢٤٥١، ٢٣ و ٢٤/٩/١٩٨١، ص ٤).

لكن الوفد الاسرائيلي رفض ذلك بشدة، ومن بين اسباب معارضته، أن اسرائيل تعمل من اجل بناء جو من الثقة في المناطق المحتلة، لكنها تعتبر ذلك الأمر خاصاً بها وحدها. وليس من المعقول إجراء مناقشات ثلاثية بصدد البدء بالاتصالات مع الفلسطينيين «خوفاً من ان تؤدي إلى اتصالات اميركية او مصرية مباشرة مع سكان الضفة الغربية وغزة» (**المصدر نفسه**). كما أن اسرائيل لا تريد تقسيم الانجازات التي تأمل في تحقيقها، من خلال الخطوات التي تتخذها في المناطق المحتلة، مع شركاء «تم إشراكهم بالقوة».

ورغم التصريحات المتفائلة التي حرص على إطلاقها اعضاء الوفدين، المصري والاسرائيلي، إلا ان اي تقدّم حقيقي لم يتم إنجازه في المباحثات. ويبدو أن مصر واسرائيل «لا تنظران إلى مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة بالعين نفسها» (**المصدر نفسه**، ص ٦). فمصر تعتبر الحكم الذاتي مرحلة انتقالية، اما اسرائيل فإنها من جانبها لا تزال تتمسك بموقفها، وهو الموافقة على إقامة الحكم الذاتي، بحيث لا يشكّل ذلك، بأي شكل من الأشكال، «مرحلة انتقالية» لإقامة دولة فلسطينية. وتحدّث اريئيل شارون، وزير الدفاع الاسرائيلي، في جلسات العمل مطوّلاً عن الخطوات الأخيرة التي اتخذها في المناطق المحتلة، «وبارك المصريون هذه الخطوات» (**دافار**، ٢٤/٩/١٩٨١)، واعربوا عن الأمل باتخاذ مزيد من هذه الخطوات.

وفي نهاية المباحثات، التي اختتمت يوم ٢٤/٩، صدر عن الوفود الثلاثة المشاركة فيها، بيان صحافي ذكر فيه: ان الأطراف الثلاثة، اي مصر واسرائيل والولايات المتحدة، وافقت على العمل من اجل بلورة وثيقة متفق عليها «وثيقة تفاهم ومبادىء، في سبيل تحقيق اتفاقيتي كامب ديفيد»